

Distr.
GENERAL

S/1998/1203
18 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٠١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الذي طلب فيه مجلس الأمن أن أقدم بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ التقرير المطلوب في قراره ١١٨٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨. ويغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت منذ تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨ (S/1998/783) و (Add.1).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - واصل السيد أولويمي أدينيغي، ممثلي الخاص، بذل مساعيه الحميدة لدى الحكومة والأحزاب السياسية ومساعدتهم في تعزيز الإصلاحات اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار في البلد. ورغم استمرار الانقسامات بين الحكومة ومختلف قوى المعارضة، ظلّت الحالة السياسية العامة هادئة بوجه عام. كما أن وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كان له أثر إيجابي على الحالة الأمنية، مما يتيح لشعب أفريقيا الوسطى فرصة للتغلب على الأزمة العميقة التي اجتاحت البلد.

٣ - وكما أوضحت في تقريره المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/540)، فإن اعتماد ميثاق المصالحة الوطنية في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨ قد أعطى دفعة قوية لعملية المصالحة الوطنية التي بدأت باعتماد اتفاقات بانغي (S/1997/561) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وتم تنفيذ عنصر هام من عناصر الاتفاقات في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ باعتماد قانون الصحافة وصدر مرسوم رئاسي في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ بإنشاء لجنة للإشراف على حرية الصحافة (المجلس الأعلى للاتصالات). وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس آنغي - فليكس باتاسيه مرسوماً بتعيين أعضاء اللجنة.

٤ - وفي حين تركّز الجانب الأعظم من الاهتمامات والطاقت العامة في الشهور القليلة الماضية على التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية، فقد تباطأت وتيرة التقدم في تنفيذ التدابير القصيرة الأجل

المتوخاة في اتفاقات بانغي. وتشمل تلك التدابير: خفض عدد العاملين في مكتب الرئيس؛ ومنح الوزراء المنتمين لأحزاب المعارضة في حكومة الوحدة الوطنية حق اختيار مستشاريهم بحرية؛ وإعادة تنشيط لجنة متابعة توصيات الاجتماع العام المعني بالشباب وإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي وطني؛ واتخاذ إجراءات لتعيين مدرسي الجامعات.

٥ - وبعد أن عقدت لجنة الرصد والتحكيم، التي أنشئت عملاً باتفاقات بانغي، دورتها التقييمية الدورية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، حثت الرئيس باتاسيه والوزراء المعنيين على اتخاذ إجراءات مبكرة لتنفيذ تلك التدابير المتبقية في أقرب وقت ممكن. ووافق الرئيس على ضرورة تنفيذها في أقرب وقت ممكن، ولا سيما إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي وطني. غير أنه تساءل عن مدى ضرورة خفض موظفي مكتبه وأصر على حقه في الموافقة على ترشيح كبار الموظفين في الوزارات. وستتيح إعادة تشكيل الحكومة المحتملة نتيجة للانتخابات التشريعية المعقودة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر فرصة للعودة إلى هذه المسائل. ويعتزم ممثلي الخاص أن يلعب دوراً نشطاً في حل تلك المسائل.

٦ - وخلال مؤتمر القمة الأفريقي - الفرنسي المعقود في باريس يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أدلى الرئيس باتاسيه ببيان أعرب فيه عن عرفانه بالجميل لمجلس الأمن لقيامه بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشدد في البيان على أنه رغم استقرار الحالة في البلد، فإن السلام لا يزال هشاً ولا يزال يتطلب استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة حتى إجراء الانتخابات الرئيسية عام ١٩٩٩. وعند عودته إلى بانغي، أعرب الرئيس عن ارتياحه العميق إزاء رد الفعل الإيجابي الذي أبداه المؤتمر تجاه طلبه الدعم لبقاء وجود دولي كبير في البلد. وامتدح الدور الذي لعبه الرئيس شيراك في هذا الصدد، وأعرب عن ارتياحه للعلاقات الوثيقة التي تربط بين فرنسا وبلده.

٧ - وضمن المشاورات الواسعة التي أجريت مع القادة الإقليميين الذين أسهموا في حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التقى ممثلي الخاص برؤساء بوركينا فاسو وتشاد وتوغو وغابون وكوت ديفوار خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأبلغهم السيد أدينجي بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وطلب استمرار دعمهم لعملية السلام في البلد. كما التقى برئيس الدولة في نيجيريا لاستكشاف إمكانية الحصول على مساعدة من نيجيريا، وبخاصة في إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى ممثلي الخاص أيضاً مناقشات واسعة النطاق بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى مع السلطات الفرنسية.

الانتخابات التشريعية

٨ - يذكر أنه عقب قرار اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة بتحديد مواعيد الجولتين الأولى والثانية للانتخابات التشريعية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قرر مجلس الأمن، في قراره ١٢٠١ (١٩٩٨)، أن تقدم بعثة الأمم المتحدة الدعم لعملية الانتخابات، وعلى الأخص بنقل المواد

والمعدات الانتخابية من مواقع مختارة وإليها، وضمان أمنها وأمن مراقبي الانتخابات الدوليين، وإجراء مراقبة دولية محدودة وإن كانت موثوقة لجولتي الانتخابات.

٩ - وعملا بذلك القرار، شرعت بعثة الأمم المتحدة على الفور في نشر القوات من بانغي إلى خمس من مواقع المقاطعات الست التي اختيرت أصلا (بوار، وبامباري، وبانغاسو، وبربراتي، وكاغا باندورو). ولم يكن بمقدور الحكومة أن توفر إمكانية الوصول إلى الموقع السادس، غير أن ذلك لم يعطل برنامج الانتخابات. وجرى نشر ما مجموعه ٢٧٧ فردا من الوحدات الحالية ببعثة الأمم المتحدة، من بوركيينا فاسو وغابون ومالي وتوغو والسنغال، إلى جانب ٧٠ فردا إضافيا قدمتهم فرنسا للدعم السوقي والطبي و ١٦ فردا إضافيا للاتصالات ساهمت بهم كندا، في تلك المواقع لضمان أمن المواد الانتخابية والمراقبين. وفي الوقت ذاته، نشرت البعثة في هذه المواقع وفي بانغي ١٤ من مراقبي الانتخابات للأجل المتوسط. وتم نشر ٨٠ من مراقبي الأمم المتحدة للأجل القصير قبل الجولة الأولى من الانتخابات بأسبوع، كما كان مخططا.

١٠ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تم أيضا نشر ١٥٠ فردا روعيت الدقة في اختيارهم من بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي وفي المواقع الخمسة، ووضعوا تحت السيطرة التنفيذية لبعثة الأمم المتحدة. والهدف من وراء الاستعانة بهذه العناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى هو تشكيل نواة لجيش جمهوري متعدد الإثنية في أفريقيا الوسطى مستقبلا. وجرى تمويل نشرهم وإعاشتهم من خلال تبرعات قدمتها فرنسا وألمانيا.

١١ - وبدأت الحملة الانتخابية رسميا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بخطاب ألقاه الرئيس باتاسيه، أشاد فيه بمجتمع المانحين وبالأمم المتحدة لما قدموه من مساعدة للعملية الانتخابية. وفي نفس الوقت، أعلن الرئيس رفع حظر التجول الذي كان مفروضا في الليل منذ التمرد الثالث الذي حدث في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وجرى الحملة الانتخابية دون حوادث كبرى. غير أن انعدام الثقة وتفشي الشكوك فيما بين القوى السياسية المختلفة أثارت ردود فعل اتسمت بالحساسية إزاء بعض البيانات السياسية. ويذكر لجميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة والمعارضة، أنها كانت تلجأ دائما إلى المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة وإلى ممثلي الخاص، بما كان يمكن من تجنب كثير من المنازعات أو حلها.

١٢ - كما ينبغي الإشادة بالدور الجوهري الذي لعبه المانحون في التحضير للانتخابات. ففي إطار تنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع المساعدة التقنية التي وفرتها البعثة، عقد ممثلو مجموعة المانحين، التي شملت الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة واليابان، جلسات عمل منتظمة مع اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة لمناقشة تفاصيل العملية الانتخابية. وكشف المانحون دورهم مع اقتراب موعد الانتخابات عندما اتضح أن اللجنة الانتخابية بحاجة إلى مزيد من المساعدة. وتجدر ملاحظة أن المانحين استجابوا بسخاء لضمان نجاح الانتخابات.

١٣ - وأجريت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر بصورة سلمية ومنظمة. وتنافس ما مجموعه ٨٤٨ مرشحا، يضمون أعضاء ٢٩ حزبا سياسيا و ١٠٧ مرشحين مستقلين، على ١٠٩ مقاعد في الجمعية الوطنية. وقام حوالي ١٠٠ مراقب دولي، من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الفرانكوفونية الدولية، بزيارة نحو ٨٠٠ من مراكز الاقتراع (٢١ في المائة من إجمالي المراكز)، بحيث كان بمقدورهم وضع تقييم موثوق به لعملية الاقتراع. وكانت مشاركة الناخبين مرتفعة؛ ونشرت الأحزاب السياسية والمرشحون عددا كبيرا من المراقبين في مراكز الاقتراع. وبصفة عامة، قام موظفو الانتخابات بعملهم بصورة طيبة، بغض النظر عن قلة بعض اللوازم الضرورية وعدم كفاية التدريب. ولم يبلغ عن حوادث أو حالات تهريب ذات شأن. غير أنه كان واضحا أنه كانت هناك جوانب قصور تنظيمية، وبخاصة سوء إعداد القوائم الانتخابية، والصعوبات التي صودفت في توزيع بطاقات الناخبين، وتأخر توصيل بعض المواد الانتخابية وعدم كفايتها، مما عطل فتح بعض مراكز الاقتراع لعدة ساعات.

١٤ - ورغم هذه المشاكل الفنية والمخالفات الطفيفة، التي كانت ترجع أساسا إلى عدم خبرة اللجنة الانتخابية، أجمعت الأمم المتحدة والمراقبون الدوليون الآخرون على أن الانتخابات أجريت بصورة مرضية وموثوق بها. وكان من اللافت لنظرهم ما تحلى به الناخبون من صبر، فضلا عن إقبالهم على التصويت بصورة واسعة.

١٥ - وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج الرسمية للجولة الأولى للانتخابات، التي انتخب بموجبها ٤٦ مرشحا، منهم ٢٦ من ممثلي حزب الرئيس باتاسيه، و ١٧ من المعارضة، وثلاثة من المستقلين. وهناك ١٩٥ مرشحا حصلوا على أكثر من ١٠ في المائة من الأصوات في الجولة الأولى ويحق لهم المشاركة في الجولة الثانية.

١٦ - وبعد بضعة أيام من الجولة الأولى، استأنفت اللجنة الانتخابية والمانحون وبعثة الأمم المتحدة اجتماعاتهم الدورية للتحضير للجولة الثانية، ولا سيما مساعدة اللجنة الانتخابية في تصحيح أكبر قدر ممكن من جوانب القصور التنظيمية التي ورد وصفها أعلاه. وأجريت الجولة الثانية في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، كما كان مخططا لها. ومن المتوقع أن تعلن المحكمة الدستورية نتائجها في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

١٧ - ويبدو أنه إذا استمر نسق نتائج الجولة الأولى، فإن كل حزب من الأحزاب السياسية الرئيسية سيكون قد حصل على تأييد جارف من القاعدة الاثنية والإقليمية لقادته. وهذا الاستقطاب للقوى السياسية يمكن أن تكون له عواقب بعيدة الأثر، ليس بالنسبة لتشكيل الحكومة الجديدة فحسب، وإنما أيضا بالنسبة لالتزام بعض الأحزاب السياسية بتنفيذ اتفاقات بانغي. وبالتالي، فإن استمرار دور المجتمع الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى، في المجالين السياسي والأمني على حد سواء، يعد أمرا بالغ الأهمية.

حقوق الإنسان

١٨ - ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، انصب التركيز بوجه خاص على التوعية العامة بحقوق الإنسان الأساسية واحترامها. ووضعت وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة برنامجا خاصا في هذا المجال، بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية. كما قدمت البعثة مساعدة تقنية للوزارة وللجنة الوطنية، التي أنشئت في تموز/يوليه ١٩٩٨، للتحضير للاحتفال بمرور ٥٠ سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومتابعته. وبالإضافة إلى مساعدة اللجنة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاحتفالية التي تمت في الفترة من ٣ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ساعدت البعثة في وضع خطة عمل وطنية للتوعية بحقوق الإنسان، في إطار عقد الأمم المتحدة للتوعية بحقوق الإنسان. وفي ٢٩ تموز/يوليه، بدأت البعثة، بالتعاون مع منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، حملة توعية من خلال إذاعة البعثة لضمان نشر مبادئ حقوق الإنسان على نطاق واسع، وبهدف تعزيز القدرة الوطنية في مجال التوعية بحقوق الإنسان وحمايتها.

الإعلام

١٩ - كان نشر المعلومات الدقيقة كأداة من أدوات المصالحة الوطنية والسلام، وبخاصة أثناء فترة الانتخابات، عنصرا أساسيا من عناصر ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووصولا إلى هذه الغاية، قام ممثلي الخاص وقائد القوة وغيرهم من كبار مسؤولي الأمم المتحدة بتنظيم مؤتمرات صحفية أسبوعية. وجرى بث برامج يومية من إذاعة البعثة، التي تبث إرسالها على الموجتين المضمنة التردد والقصيرة، فضلا عن نشر وثائق عديدة، تشمل نشرة إخبارية بالفرنسية ولغة السانغو، فيما يتعلق بولاية البعثة وأنشطتها، بالإضافة إلى مختلف المسائل المتصلة بالانتخابات وغير ذلك من المسائل ذات الاهتمام الوطني. وجرى تقديم المساعدة لرابطة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى لإجراء محاضرات منتظمة عن القضايا الرئيسية، وبخاصة القضايا المتصلة بحل المنازعات بالطرق السلمية والتنمية المستدامة. وساعدت كل هذه الأنشطة في تعزيز المعرفة العامة بعملية بانغي وشجعت على التعاون في الوفاء بها.

٢٠ - إن إذاعة البعثة، التي تبث إرسالها على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، سرعان ما أثبتت وجودها كمصدر للمعلومات الموضوعية. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي الوقت المناسب تماما مع إجراء الانتخابات التشريعية، مدت إذاعة البعثة إرسالها ليشمل كافة أنحاء البلد، وذلك بفضل منحة إضافية من حكومة الدانمرك. وعادة ما تبث إذاعة البعثة برامج على الهواء مباشرة، لا تقتصر على كبار مسؤولي الأمم المتحدة، بل تضم أيضا أعضاء اللجنة الانتخابية، مما يوفر تدفقا رئيسيا للمعلومات بين اللجنة وفروعها في المقاطعات. وتبث الإذاعة نشرات إخبارية سيع مرات يوميا بالفرنسية ولغة السانغو. ولإعداد هذه البرامج الإذاعية، وقعت اتفاقات مع إذاعة فرنسا الدولية وهيئة الإذاعة البريطانية ومعهد بانوس. وكان دور إذاعة البعثة أثناء الانتخابات التشريعية محل تقدير واسع من سكان أفريقيا الوسطى. وباعتبارها محطة الإذاعة المحلية الوحيدة التي تغطي البلد بأسره، فإنها أصبحت رمزا لالتزام الأمم المتحدة بمساعدة شعب أفريقيا الوسطى في استعادة الحياة الطبيعية والسلام.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

أنشطة قوات الأمم المتحدة

٢١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم المساعدة في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في بانغي. ومن خلال الاضطلاع بدوريات منتظمة والإبقاء على نقاط تفتيش عاملة ٢٤ ساعة يوميا، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة مع عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ساهمت البعثة في تحسين استتباب القانون والنظام وساعدت في خفض مستوى الأعمال الإجرامية في العاصمة. واضطلع بعمليات خاصة، بهدف احتواء وخفض أعمال اللصوصية في مناطق بانغي التي تشهد اضطرابات وفي جوارها. ووفرت أيضا القوات التابعة للبعثة مساعدة طارئة للسكان المحليين في الميدانين الطبي والإنساني.

٢٢ - وخلال الحملة الانتخابية، نفذت ترتيبات أمنية معززة، بما في ذلك تسيير المزيد من الدوريات في جميع أنحاء بانغي. أما وحدة التدخل السريع التابعة للبعثة والتي مقرها في معسكر ببال، فقد وضعت في حالة التأهب التام وكانت مستعدة لدعم الدوريات المتنقلة العادية. وقامت مركبات مصفحة بدوريات متكررة في المناطق الحساسة في المدينة، في حين أجريت عمليات تفتيش عشوائية في الطرق الرئيسية المؤدية إلى مراكز التصويت. وغالبا ما اضطرت القوات التابعة للبعثة إلى التدخل بطريقة وقائية، ولا سيما في مناطق بانغي التي ما زال ينظر فيها بارتياح إلى الجيش الوطني.

٢٣ - وكان الدعم السوقي الذي قدمته البعثة أساسيا للغاية لنجاح الانتخابات التشريعية حيث أنه ساعد في نقل المواد الانتخابية إلى المقاطعات. وبالرغم من أن قوام البعثة المأذون به كان على مستوى الحد الأدنى بالنسبة لظروف مماثلة، فقد جعلها قوة أمنية رادعة بشكل معقول لدى معالجتها لأي خرق للسلم في المدينة.

إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

٢٤ - عملا بقرار مجلس الأمن ١١٨٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، أقنع ممثلي الخاص الرئيس باتاسي بأن ينشئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لجنة مشتركة بين الحكومة والبعثة تعنى بإعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وانتهت اللجنة من إعداد مشروع قانون بشأن الدفاع الوطني. ويحدد هذا المشروع مفهوم الدفاع الوطني الذي يشمل الدفاع عن السلامة الإقليمية للبلد وأمنه الداخلي. ويعرف قوات الدفاع لأفريقيا الوسطى على أنها تضم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ورجال الدرك، ويبين أيضا بوضوح دور الرئيس ورئيس الوزراء ودور مختلف الهيئات الدفاعية والوزارات الرئيسية.

٢٥ - وأعدت اللجنة المشتركة أيضا أربعة مشاريع مراسيم تتعلق بتنظيم وزارة الدفاع الوطني وسير عملها وتنظيمها الإقليمي، وإنشاء آلية دفاع ذات صلة بالاستخبارات العسكرية، وإدارة الأزمات. وتقوم اللجنة بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع مرسوم يتعلق بتنظيم وسير عمل الأفراد العسكريين التابعين

للقوات المسلحة، فضلا عن مشروع جدول زمني يتم بموجبه تحقيق العناصر الرئيسية من عملية إعادة التشكيل في الآجال القصير والمتوسط والطويل، وتشمل هذه العناصر: وضع صكوك قانونية، بما في ذلك سن القوانين والمراسيم وتعيين كبار الضباط وزيادة نسبة الشباب بين الأفراد العسكريين من خلال الإصلاح والتقاعد والتسريح؛ وتحسين ظروف العمل، بما في ذلك دفع المرتبات والمتأخر من المرتبات، وتوفير المعدات ومواد الدعم؛ وتدريب الأفراد؛ ونشر الوحدات؛ والهيكل الأساسية، بما في ذلك المعدات وثكنات الجيش.

٢٦ - وينتظر مشروع القانون انعقاد الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ التي سيتم بعدها اعتماد صكوك أخرى. وفي غضون ذلك، بدأت عملية زيادة نسبة الشباب مع اعتماد برنامج التسريح وإعادة الدمج الوارد وصفه أدناه. وقد بدأ أيضا التدريب مع اشراك ١٥٠ فردا من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في الدعم الذي تقدمه البعثة للعملية الانتخابية.

التسريح وإعادة الدمج

٢٧ - بدأت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عملية تسجيل جميع أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، فضلا عن رجال الدرك والقوة الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية، وذلك في إطار برنامج التسريح وإعادة الدمج الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد وفرت البعثة، وفقا لولايتها، مراقبين اثنين لكل من وحدات التسجيل الثماني. وقد تم حتى الآن تسجيل ما مجموعه ٨٨ في المائة (أي ما يزيد على ٤٠٠٠ فرد) من مجموع قوات الأمن في بانغي والأجزاء الغربية والوسطى من البلد. وقد استؤنفت العملية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في المنطقة الجنوبية الشرقية بعد أن كان قد تم وقفها خلال الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية. وهذه هي المرة الأولى التي تجري فيها عملية تسجيل في البلد. بهدف إنشاء مصرف بيانات دقيقة عن أفراد الدفاع الوطني. وعند الانتهاء من هذه المرحلة الأولى، سوف يوضع مشروع لتنفيذ التسريح الرسمي على أساس البيانات التي يتم جمعها.

نزاع السلاح

٢٨ - بموجب القرار ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، اقتصر دور البعثة في عملية نزاع السلاح على الحفاظ على الأسلحة والذخائر التي قامت بالفعل بعثة الدول الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بجمعها وعلى رصد طريقة التصرف بها نهائيا. إلا أن البعثة وجدت، بعد فترة وجيزة من إنشائها، أن عملية نزاع السلاح ليست منتهية على الإطلاق. وبالتالي، اضطرت البعثة إلى مواصلة برنامج نزاع السلاح بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٩ - ويعزى جزئيا الطابع الهش للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى انعدام الثقة العميق والمتبادل بين مختلف الفعاليات السياسية، مما زاد من مخاوف كل منها وجعلها تسعى إلى اقتناء الأسلحة تحسبا لتصفية ممكنة. وبالرغم من أن العديد من هذه المخاوف مبالغ فيها، فإن حركة الأسلحة الواسعة النطاق والتي لا تخضع لأي مراقبة في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية تستدعي انتباه خاص من

جانب المجتمع الدولي. وفي هذه الظروف، واصلت البعثة التحقيق فيما يبلغ عنه من مخابئ للأسلحة. والجدير بالإشارة أنه تم استرداد عدد كبير من الأسلحة في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات التشريعية. ويعزى النجاح في عملية استرداد الأسلحة هذه إلى حسن تنظيم عمليات البعثة وإلى استعداد الأطراف السياسية لتنبية البعثة بشأن حيازة السكان للأسلحة والنقل غير المشروع للأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف يتعين مواصلة برنامج نزع السلاح بنشاط بعد انتهاء الانتخابات التشريعية، وأود أن أوصي بأن يتم في النهاية تدمير معظم الأسلحة والذخائر التي يتم جمعها وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.

الشرطة المدنية

٣٠ - أذن مجلس الأمن للبعثة في قراره ١١٥٩ (١٩٩٨) أن تساعد الحكومة في تنفيذ برنامج قصير الأجل لمدرربي الشرطة وفي الجهود الأخرى المبذولة لبناء القدرات بهدف تعزيز الشرطة الوطنية، وأن تسدي المشورة للسلطات في إعادة تنظيم الشرطة الوطنية وقوات الشرطة الخاصة. ولم تحدث في السنوات الـ ٢٠ الماضية أي عمليات تجنيد أو إعادة تدريب جديدة في الشرطة وقوات الدرك، مما أدى إلى ضعف أداء قوات الأمن والتدهور التام لكلية الشرطة الوطنية ومدرسة تدريب قوات الدرك. ولهذه الأسباب، وضع عنصر الشرطة المدنية في البعثة خطة عمل تشمل برنامجا قصير الأجل لتدريب المدربين، يهدف إلى تزويد نحو ١٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة وقوات الدرك بالمهارات الفنية والعامة، وبالتالي خلق نواة لقوة أمن مدربة تدريباً كافياً. ويتضمن التدريب نواحي مهنية وقضائية ومدنية وتقنية وبدنية، فضلا عن تعليمات تتناول حقوق الإنسان وإنفاذ القانون. كما حشدت البعثة مساعدة مالية لإصلاح مراكز التدريب ورعاية المدربين، وذلك من جهات على رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وألمانيا والسويد. ويبلغ عدد الذين أكملوا تدريبهم حتى الآن ١٢٠ فردا من قوات الدرك و ١٤٣ فردا من أفراد الشرطة. ويقدر أن يتسنى تدريب ٢٥٠ فردا إضافيا من أفراد الأمن خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وسيتوقف استمرار هذا البرنامج المهم على اشتراك المجتمع الدولي، بما في ذلك مساهمته بتقديم الموارد اللازمة.

رابعاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣١ - وفقا لما ذكر في تقرير المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/540)، فقد لحق باقتصاد أفريقيا الوسطى ضرر بالغ في أثناء عمليات التمرد التي حدثت في عام ١٩٩٦. وقد هيأت حالة الأمن التي وفرتها في البداية بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، ثم بعثة الأمم المتحدة اعتبارا من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ظروفًا مواتية لاستئناف بعض أنشطة قطاع الأعمال. كما أتاحت للحكومة اتخاذ عدة تدابير للإصلاح أسفرت عن تدبير مزيد من الإيرادات. وقد نجحت الحكومة أخيرا، بفضل التقدم المتواضع الذي حدث في هذا المجال، في إبرام اتفاق لدعم التكيف الهيكلي الموسع مع صندوق النقد الدولي، في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، رعى البنك الدولي اجتماعا للجهات المانحة أعرب المشاركون فيه عن تأييدهم العام لبرنامج تثبيت الأوضاع المالية والإصلاح الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما ساعد هذا الاجتماع في تحديد مصادر محتملة للدعم الإضافي. وقرر نادي باريس في اجتماع عقده في أيلول/سبتمبر

منح تخفيف سخي لعبء ديون الحكومة، ومدد البنك الدولي منحه المخصصة لتمويل المساعدة التقنية المقدمة للتخضير للاضطلاع بأنشطة محتملة للإصلاح في مرحلة ما بعد الصراع في القطاع الاجتماعي.

٣٢ - ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها المسؤولون المعنيون بالإصلاح، لم تتمكن حكومة أفريقيا الوسطى من بلوغ أرقام أيلول/سبتمبر المرجعية المحددة لبرامج تثبيت الأوضاع المالية والإصلاح الاقتصادي المتفق عليها مع مؤسسات بريتون وودز. ولهذا السبب لم يستطع صندوق النقد الدولي إنجاز أول استعراض للاتفاق المتعلق بدعم التكيف الهيكلي الموسع؛ ولم يقيم البنك الدولي بتقييم عملية مقترحة لصرف أموال على وجه السرعة. وقد انخفضت مرة أخرى الإيرادات المحصلة، التي كان قد ارتفع مستواها إلى ٣,٨ بليون فرنك من فريكات الاتحاد المالي الأفريقي قبيل إبرام اتفاق دعم التكيف الهيكلي الموسع. ورغم أن الحرب الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تترك حالياً أثراً سلبياً واضحاً على أنشطة الاستيراد والتصدير التي تقوم بها جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن تباطؤ تنفيذ الإصلاحات المؤسسية كان هو الآخر سبباً مهماً من الأسباب التي أدت إلى تراجع الإيرادات. وفضلاً عن ذلك، فإن المسألة الحيوية المتمثلة في نقل ملكية بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، ولا سيما شركة بتروكا PETROCA النفطية، لم تحسم بعد كما كان مخططاً لها. ومما يؤسف له أن الحكومة قد قصرت مرة أخرى في الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما في دفع مرتبات موظفيها. ونتيجة لذلك، لم تستطع بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت البلد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أن توصي بصرف دفعة مخصصات ثانية بمبلغ ٦ بلايين فرنك من فريكات الاتحاد المالي الأفريقي بموجب اتفاق دعم التكيف الهيكلي الموسع.

٣٣ - وينبغي لحكومة أفريقيا الوسطى أن تكشف جهودها لإعادة البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مساره الصحيح وللاسراع بتنفيذه. بيد أن احتمالات الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي تتوقف، إلى حد بعيد، على الحالة الأمنية في البلد مستقبلاً. ووفقاً لما ذكره في هذا الصدد وفد صندوق النقد الدولي الذي زار البلد، فإن أجواء عدم التيقن التي تحيط بمستقبل بعثة الأمم المتحدة لم يكن لها أثر طيب. وبغير إحراز تقدم في إعادة تنظيم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، من المرجح أن يؤدي الفراغ الأمني الذي قد ينشأ نتيجة لغياب وجود دولي يعول عليه في البلد إلى تهديد التقدم الاجتماعي الاقتصادي المتواضع الذي أحرز حتى الآن.

٣٤ - ولا يزال ممثلي الخاص يؤكد لسلطات أفريقيا الوسطى ضرورة الإسراع بتنفيذ تدابير الإصلاح الموصى بها. وقد أنشأ، تنفيذاً للولاية الموكولة إليه بموجب القرار ١١٥٩ (١٩٩٨)، برنامجاً للتشاور الوثيق مع شركاء دوليين شتى لجمهورية أفريقيا الوسطى، منهم المؤسسات المالية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، دعماً لعملية إحلال السلام والتعمير والتنمية في البلد. ولقد تمكنت تلك المنظمات الدولية، منذ نشر البعثة، من استئناف برامج عديدة كانت قد توقفت بسبب الحالة الأمنية في البلد.

٣٥ - وفي اجتماعات التشاور الشهرية التي بدأها ممثلي الخاص، تقوم المنظمات المعنية بتنسيق أنشطتها ووضع طرائق لتبادل الدعم. ففي الاجتماع الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر، أجمع ممثلو وكالات وبرامج

شتى تعمل في البلد على أنه سيكون من السابق لأوانه سحب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٠١ (١٩٩٨). وكان من دواعي قلقهم أنه لو حدث ذلك، فمن المحتمل أن تلحق ببرامجهم انتكاسات كبرى، لأن قوات أفريقيا الوسطى ليست بعد في وضع يؤهلها لضمان الأمن على النحو المناسب في البلد، ولا سيما في الوقت الحالي الذي تشهد فيه البلدان المجاورة اضطرابات شديدة.

٣٦ - ومع تصاعد حدة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شرعت مجموعة الروانديين المقيمين في مخيمات في جمهورية أفريقيا الوسطى في طلب العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بلد اللجوء الأول بالنسبة إليهم. وعندما هدد الروانديون الحكومة باحتمال وقوع اضطرابات، نقلت حكومة أفريقيا الوسطى ٧٧٦ روانديا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر حرصا منها على تجنب تعريض الانتخابات التشريعية للخطر. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت جماعة مسلحة لاجئين سودانيين كانوا يقيمون في مخيمات في الجزء الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد قدمت البعثة، بناء على طلب الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مساعدة سوقية لنشر بعض قوات جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان الأمن في المخيمات وإجلاء عمال المفوضية. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، أفيد عن تدفق موجات من اللاجئين إلى منطقة بانغاسو، نتيجة لاشتداد حدة القتال عبر الحدود في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشكل هذه التطورات هي الأخرى أحد دواعي القلق المتزايد.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٣٧ - في رسالته الموجهة إلي في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/61، المرفق الأول)، التزم الرئيس باتاسيه بتنفيذ اتفاقات بانغي وتعهد بالاضطلاع بإصلاحات سياسية واقتصادية كبرى. ومع أخذ هذه الالتزامات الهامة في الاعتبار، وكذلك الحاجة إلى دعم عملية المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز الاستقرار في المنطقة الفرعية، أوصيت مجلس الأمن بإنشاء عملية جديدة لحفظ السلام، حتى يمكن لعملية السلام في البلد أن تستمر وأن تتقدم في بيئة آمنة ومأمونة بصورة معقولة.

٣٨ - وأشعر بالامتنان لأن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ دلل على أنه جاء في الوقت المناسب وأنه قائم على أسس متينة. ويعتبر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكي تخلف البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، إجراء حاسما لصون الاستقرار ليس فقط في بانغي، ولكن أيضا في البلد، وسمح بإجراء انتخابات تشريعية ناجحة تحت رقابة دولية فعالة. وكنتيجة لمشاركة الأمم المتحدة، أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى جزيرة للاستقرار النسبي في منطقة تمزقها الحرب من نواحي أخرى.

٣٩ - ومنذ نشر البعثة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٨، جرى أيضا إحراز تقدم نحو تنفيذ عناصر هامة في اتفاقات بانغي، بإقامة نظام حكم أفضل، وتدعيم المصالحة الوطنية والاضطلاع بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي لا غنى عنها. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

وممثلي الخاص مساعدة مفيدة لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه العملية، وهما يعملان بصبر وبإصرار مع جميع الأطراف المعنية، لا سيما مع حكومة الرئيس باتاسيه. وساعدت المشاركة البناءة للأمم المتحدة، المقترنة بوجود عسكري موثوق به، على إبقاء البلد على المسار الصحيح.

٤٠ - وكان إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر بمثابة خطوة هامة إلى الأمام نحو استعادة المؤسسات الوطنية التي دمرت بالكامل تقريبا بسبب عمليات التمرد المتعاقبة التي هزت البلد في عام ١٩٩٦. وأهنيئ شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على إنجازاته الممتاز. وينبغي الإشادة بالتزام فريق المانحين وتفاني أفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين أدت جهودهم المشتركة مع اللجنة الانتخابية إلى جعل إجراء الانتخابات ممكنا.

٤١ - غير أن نتائج الجولة الأولى للانتخابات التشريعية تشير إلى أن الانقسامات الشديدة لا تزال قائمة في البلد وفقا للتقسيمات الإثنية والإقليمية. وإذا كانت الجولة الثانية تؤكد هذا الاتجاه، فإن الفترة التالية للانتخابات تتطلب رصدا عن قرب. وستحتاج الجمعية التشريعية الجديدة إلى أن تعمل كمؤسسة وطنية حقيقية، لصالح البلد وليس وفقا للمصالح الإثنية أو الإقليمية. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة بهذا الشأن، من خلال الوساطة وبناء الثقة.

٤٢ - وفي بيانه في مؤتمر القمة لافريقيا وفرنسا المعقود في باريس في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وجه الرئيس باتاسيه نداء قويا جدا إلى المجتمع الدولي للإبقاء على مساعدته للبلد خلال الفترة المؤدية إلى مرحلة هامة تالية في إعادة بناء المؤسسات الوطنية، وهي الانتخابات الرئاسية المقرر أن تجري في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وجرى إعادة تأكيد هذا النداء مرة أخرى في رسالة الرئيس الموجهة إلي في -- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ووجه زعماء معظم أحزاب المعارضة وممثلو المجتمع المدني نداءات بنفس القوة من أجل تمديد المساعدة الدولية إلى ممثلي الخاص.

٤٣ - ويتعين أن تستند أي مساعدة دولية أخرى أيا كانت تقدم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى على قدرة البلد على الحفاظ على أمنها واستقرارها. وسيتوقف هذا في المقابل على إنشاء قوة وطنية للأمن والدفاع متعددة الإثنيات تتسم بالاحترافية ومدربة جيدا. وينبغي لذلك إيلاء أولوية عليا لإعادة تشكيل القوات القائمة. وأحرزت اللجنة المشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أنشئت لهذا الغرض بناء على مشورة من ممثلي الخاص، تقدما ملموسا في وضع مشاريع القوانين المتعلقة بالدفاع الوطني وهيكل قوات الدفاع. وأعدت أيضا مخططا لبرنامج شامل لإعادة التشكيل والذي سيحتاج فور صدوره إلى مساعدة دولية كبيرة من أجل تنفيذه. وآمل أن تقوم الجمعية الوطنية المنتخبة مؤخرا عند اجتماعها في أوائل عام ١٩٩٩ على وجه السرعة باعتماد مشاريع القوانين وأن يوقع الرئيس باتاسيه المراسيم التنفيذية اللازمة. وقد أكد لممثلي الخاص التزامه التام بالعملية. وعلى أساس البرنامج المشار إليه أعلاه، يعترزم ممثلي الخاص أن يقدم إلى الحكومة جدولا زمنيا محددا بصورة جيدة ومقاييس ستشكل أساسا لإقامة قاعدة قوية لإعادة تشكيل القوات المسلحة بحلول أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٤٤ - ويمكن لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تضطلع بدور هام في كفالة تنفيذ مثل هذا البرنامج في أقصر وقت ممكن وفي تنسيق الجهود الدولية. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن رصد اعتماد لإنشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة التدريبية، ويتألف من ٣٥ من الأفراد العسكريين بالإضافة إلى ٢٥ من مستشاري الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة الموجودين حالياً. وستتمثل مهمة الفريق في المساعدة في عملية إعادة التشكيل وتدريب المدربين، والإشراف عليها وتقييم تنفيذ البرنامج بصفة دورية، لا سيما خلال مرحلته الاستهلالية.

٤٥ - وسيكون من المطلوب بوضوح بذل جهود دولية أخرى أيضاً لإعادة بناء الشرطة الوطنية وقوات الدرك. ويمثل التقدم الذي أحرزته البعثة في إعادة التدريب فقط بداية متواضعة لإصلاح عقدين من الإهمال المهني وإهمال البنية الأساسية.

٤٦ - وتؤكد خبرة البعثة في الاستعدادات لإجراء الانتخابات التشريعية أن مشاركة المجتمع الدولي تعتبر مسألة هامة للقيام بهذا المسعى الوطني الهام. غير أن أهمية الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩ ستكون أكبر بالنسبة لمستقبل البلد.

٤٧ - ولا يمكن أن يؤدي استمرار تدخل الأمم المتحدة أن يؤدي فقط إلى إضفاء الموثوقية المطلوبة على العملية، ولكن يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تعزيز قدرة شعب أفريقيا الوسطى على إجراء الانتخابات المقبلة بطريقة شفافة. ولبناء هذه القدرة والذاكرة المؤسسية، يمكن أن تكون المساعدة الانتخابية الدولية جوهريّة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أي عملية لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن يشمل هذا على: حفظ سجلات اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة؛ واستعراض كامل للسجل الانتخابي؛ وتقديم المشورة بشأن إعداد وتوزيع بطاقات الناخبين؛ والتنقيح اللازم للقانون الانتخابي؛ وتخطيط الأنشطة الانتخابية في الوقت المناسب؛ بما في ذلك التوعية المبكرة للماضين؛ والاحتياجات التدريبية للواجبات الانتخابية؛ وتقديم المساعدة لتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في مراقبة الانتخابات.

٤٨ - ويمثل الأخذ بالإصلاحات الأساسية في الاقتصاد، بغية وقف تدهور المستويات المعيشية والاجتماعية للسكان، شرطاً مسبقاً هاماً لإعادة البناء الوطني. وينبغي متابعة هذه العناصر الأساسية لاتفاقات بانغي بأقصى قوة. وأدى الدور التنسيقي لممثلي الخاص والأثر الإيجابي لوجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تسهيل إعادة تنشيط مشاريع عديدة متعددة الأطراف. ولكي تستمر هذه الجهود، ستكون هناك حاجة إلى تهيئة بيئة أمنية آمنة لمنع حدوث كارثة اقتصادية واجتماعية جديدة.

٤٩ - وعند النظر في استمرار المساعدة الدولية لجمهورية أفريقيا الوسطى، قمت بدعوة مجلس الأمن إلى النظر في مدى تعقيد المسائل الأساسية للإصلاحات، وللاختبارات والأمن، والتي تعتبر مترابطة بوضوح. وعلى أي حال، لا تزال هناك حاجة لوجود قوة عسكرية محايدة موثوق بها والتي ستحافظ على

الاستقرار في بانغي، وتمكن المجتمع الدولي من المساعدة في تدريب القوات المسلحة الوطنية وإعادة تشكيلها.

٥٠ - وكما أشير في تقرير المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/148)، تتطلب مهمة الحفاظ على بيئة آمنة في بانغي والمناطق المحيطة بها قوة عسكرية دولية ذات قوة كافية على الاضطلاع بولاية البعثة وتوفير حماية كافية لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها، في حالة تدهور الحالة. ولا تزال الافتراضات الأساسية للعمليات التي وضعت في بداية هذا العام صحيحة. وستتيح قوة قوامها ١ ٣٠٠ فرد تقريبا تسيير دوريات مستمرة من ست سرايا مشاة ميكانيكية، قوام كل منها من ١٢٠ إلى ١٥٠ فردا، في جميع أنحاء بانغي. وستكلف بقية القوة، كما هو الحال الآن بمهمة توفير الأمن، والاتصالات والدعم السوقي فضلا عن الطبي للبعثة. ولذلك فإن قيام ٧٢٠ جنديا للمشاة بالتواجد الدائم والظاهر في مدينة يصل عدد سكانها إلى ٦٠٠ نسمة يعتبر بأي معيار حدا أدنى مطلقا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذه القوة الدولية ستؤدي فقط إلى منح ممثلي الخاص القوة اللازمة لمواصلة الاضطلاع بدور المساعي الحميدة والوساطة الذي أثبت أنه لا غنى عنه، في فترة عدم الاستقرار في الميدانين السياسي والأمني.

٥١ - ومع مراعاة الاعتبارات السابق الإشارة إليها والنداءات القوية للحكومة ومختلف الأحزاب السياسية لجمهورية أفريقيا الوسطى، قمت بدعوة مجلس الأمن إلى النظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بهيكلها القائم وقوامها الكلي، بما في ذلك عنصرها السياسي والعسكري وعنصر الشرطة المدنية. ويمكن استيعاب الأفراد العسكريين الإضافيين المشار إليهم في الفقرة ٤٤ أعلاه في إطار القوام الحالي المأذون به، عن طريق تعديل الهيكل العسكري للبعثة. وستبقى مهام البعثة كما وردت في ولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٨٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، و ١٢٠١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مع التعديلات اللاحقة.

٥٢ - وستتولى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، رصد التطورات في الجمعية الوطنية عن قرب وتقديم المساعدة إليها لتوجيه البلد نحو المصالحة الوطنية، والحكم السليم، والاستقرار والإصلاح الاقتصادي؛ وتقديم المشورة والتدريب المحدود لإعادة تشكيل قوات الأمن، ولا سيما القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والتي ينبغي أن تقوم على أساس مبادئ التعدد الاثني والمبادئ الجمهورية؛ وتقديم المساعدة التقنية للانتخابات الرئاسية ومراقبتها.

٥٣ - وسترتبط استراتيجية المرحلة النهائية للعملية بحسم بإجراء الانتخابات الرئاسية، والتي من المقرر إجراؤها في موعد غايته خريف عام ١٩٩٩. وسيجري إنهاء البعثة في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوما بعد إعلان نتائج الانتخابات. وسيجري إصدار تقديرات التكاليف لهذا التمديد قريبا كإضافة لهذا التقرير.

٥٤ - ووفقا للقرار ١٢٠١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، جرى إعداد جدول زمني لخفض قوام البعثة وتصنيفاتها، والذي يطلب رحيل ست كتائب تابعة للبعثة في فترة أربعة أسابيع اعتبارا من

١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وهو التاريخ المنصوص عليه في القرار. وفي نفس الوقت، فإنه من المتصور إعادة الوحدات المسؤولة عن توفير الأمن وكذلك تقديم الدعم السوقي والطبي والمتعلق بالاتصالات خلال الأيام الأخيرة للبعثة. غير أنه في ضوء توصيتي بتمديد البعثة، فإنني أعتزم تأجيل بدء أي تخفيض حتى يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن المسألة.

٥٥ - ومن الواضح أن أي تواجد للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي أن يتوقف على قيام الحكومة بالتنفيذ الدقيق وفي التوقيت المناسب للإصلاحات الهامة التي هناك حاجة إلى تنفيذها في المجالين الاقتصادي والأمني. وفي حالة إبداء المجلس لرغبته في تمديد البعثة، فإنني أعتزم إيفاد مبعوث شخصي إلى بانغي لإبلاغ الرئيس باتاسيه بالحاجة إلى تنفيذ جميع تعهداته بالكامل، بجدول زمني للتنفيذ ملزم غير قابل للرجوع فيه. واعتزم أيضا أن أناقش مع الرئيس إمكانية خفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة، بما يتماشى مع التقدم في التدريب وإعادة هيكلة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٥٦ - وختاما، أود أن أشيد بجهود ممثلي الخاص، السيد أولومي أدينجي، وقائد القوة، العميد بارتليمي راتانغا، وجميع موظفي البعثة، وكذلك موظفي مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة العاملين في جمهورية أفريقيا الوسطى، لمساهماتهم في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في البلد.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى: المساهمات
حتى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

المجموع	الشرطة المدنية المراقبون	وحدات الدعم	الجنود ^(أ)	ضباط الأركان	
٢	٢	-	-	-	البرتغال
٢	٢	-	-	-	بنن
١٢٥	-	-	١١٩	٦	بوركينافاسو
١٢٤	-	-	١١٨	٦	تشاد
١٢٦	-	-	١٢٠	٦	توغو
٢	٢	-	-	-	تونس
١٢٧	-	-	١١٨	٩	السنغال
١٢٨(ج)	-	-	١٢٠	٨	غابون
٢٠٩(ب)	٧	٢٠٠	-	٢	فرنسا
٢٩(ب)	-	-	٢٥	٤	كندا
٢٣٣	-	١٥	٢١٠	٨	كوت ديفوار
١٣٠	٦	-	١١٩	٥	مالي
١٢٥	-	-	١٢٠	٥	مصر
١ ٣٦٢	١٩	٢١٥	١ ٠٦٩	٥٩	المجموع

(أ) استكملت البعثة خلال العملية الانتخابية بـ ١٥٠ جندياً من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

(ب) لا يشمل الرقم عناصر الدعم الوطني (٢٤ لكندا و ٩١ لفرنسا).

(ج) بالإضافة إلى قائد القوة.
